

هامش

أساس
١٤٧/١٤٧قرا
١٤٧/١٤٧

قرار

باسم الشعب اللبناني

إن الغرفة التمييزية التاسعة الناطرة استئنفاً في دعاوى المطبوعات المؤلفة من
الرئيسة المكلفة مادي مطران والمستشارين جان- مارك عويس ووفاء مطر

لدى التدقيق والمذاكرة

تبين أنه بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥ تقدم الاستاذ سليمان لبوس بوكالته عن السيدين
الياس الشديق و أنطوان ابي نجم بصفته رئيس تحرير الموقع الالكتروني
للقوات اللبنانية باستئناف بوجه العماد ميشال عون والحق العام وذلك طعناً في
الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٤ عن الغرفة الاستئنافية الثالثة عشرة في بيروت
الناطرة بداية في جرائم المطبوعات والقاضي:

" برد الدفعين المدلى بهما ومتابعة النظر بهذه القضية من النقطة التي
وصلت إليها... "

وطلب بعد أن استعرض وقائع النزاع وبعد أن فصل السببين الاستئنافيين
المدلى بهما:

"أولاً- في الشكل : قبول الاستئناف شكلاً لوروده ضمن المهلة القانونية
مستوفياً كافة شروطه الشكلية.

ثانياً- في الأساس : قبوله أساساً وفسخ الحكم ورؤية الدعوى انتقلاً واتخاذ
القرار برد الدعوى موضوع الاستئناف الحاضر شكلاً :

-لانتفاء صلاحية محكمة المطبوعات للنظر فيها سنداً للفقرة ١ من المادة ٧٣
أ.م.

- لكون الفعل المدعى به لا يشكل جرماً معاقباً عليه قانوناً سنداً للفقرة ٤
من المادة ٧٣ أ.م.

ثالثاً- وقف التعقبات بحقهما وتدريب المستأنف عليه كافة الرسوم و المصاريف
والاعتاب ، مع الاحتفاظ بكافة حقوق المستأنف . "

وتبين أن المستأنف بوجهه النائب عون تقدم بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩ بواسطة وكيله
الاستاذ وليد داغر بلائحة جوابية أورد فيها في الشكل أنه يقتضي رد طلب
النقض الحاضر (كما أورد) شكلاً لمخالفته أحكام المادة ٣١٨ أ.م.ج لناحية عدم
إبراز أصل الوكالة عن طالبي النقض، كما يقتضي رده أساساً لثبوت عدم
مخالفة القرار المستأنف لنص المادة ٩ أ.م.ج والمادة ٢٨ مطبوعات مشيراً
الى أن الجرائم المقترفة بواسطة المطبوعة تقع بالنشر وتعد مرتكبة في كل
مكان توزع فيه وأنه لا يمكن الأخذ بمكان نشر المقال اي على عنوان الموقع
الالكتروني لتحديد المحكمة الصالحة لرؤية الدعوى، ولكون جرائم القذف والذم

هامش

والتشهير معاقب عليها قانوناً بموجب أحكام المادة ٢٢ فقرتها الثانية من قانون المطبوعات وبموجب المادتين ٥٨٢ و ٥٨٤ عقوبات.
وطالب بالنتيجة:

"اتخاذ القرار برد طلب النقض الحاضر من المدعى عليهما الياس شدياق وطوني ابي نجم شكلاً وإلا أساساً للأسباب والعلل الموضحة من قبلنا في متن مذكرتنا الحاضرة وتصديق القرار المستأنف برمته لمطابقته أحكام القانون وتقرير إعادة الملف الى جانب محكمة المطبوعات في بيروت الواضحة يدها على هذه الشكوى لمتابعة النظر بها من المرحلة التي وصلت اليها.

وتطبيق أحكام المادة ٣٠٩ أ.م.ج بحق طالب النقض المستأنف الحاضر لثبوت سوء نيته الفاضح في استعمال اساليب المماطلة والتسويف بهدف إطالة أمد هذه الدعوى."

بناءً عليه

أولاً- في الشكل

حيث ان المستأنف أرفق ربط إستدعائه صورةً عن القرار موضوع الطعن وهو تبلغ القرار الوجاهي المشار اليه بتاريخ صدوره في ٢٤/٢/٢٠١٤ ، فيكون الاستئناف الحاضر الموقع عليه من قبل محام في الاستئناف وكيل والمقدم بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥ وارداً ضمن المهلة القانونية المنصوص عنها في المادة ٣٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧/١٠٤ .

وحيث أنه وإن كانت المحكمة هي محكمة تمييز إلا أنها تنظر في دعاوى المطبوعات وفقاً لأحكام المادة ٢٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤/٧٧ بصفتها مرجعاً استئنافياً وليس مرجعاً تمييزاً فتكون أحكام المادة ٣١٨ أ.م.ج غير مطبقة في المراجعة الحاضرة.

وحيث أن المستأنفين غير ملزمين بإبراز أصل الوكالتين المنظميتين لصالح وكيلهما طالما أن الشروط الشكلية لقبول الاستئناف لا تنص على ذلك فيقتضي رد ما يثيره المستأنف عليه بهذا الخصوص.

وحيث أن الاستئناف جاء مستوفياً للشروط المشار اليها ، فيقتضي قبوله في الشكل.

هامش

ثانياً- في الأساس١- في السبب الاستئنافي الأول

حيث أن الجهة المستأنفة تعيب على القرار موضوع الطعن في السبب الحاضر مخالفته القانون والخطأ في تفسيره وتطبيقه ، وهي تدلي بهذا الخصوص أن مركز عمل الموقع الالكتروني للقوات اللبنانية حيث يتم بث المقالات عبره هو في كسروان - ذوق مكاييل الطابق الخامس من البناء القائم على العقار رقم ١٩٠٦ ملك شركة الأسمر العقارية وإن المستأنف أنطوان ابي نجم مقيم في منطقة دير طاميش التي تقع أيضاً ضمن نطاق محافظة جبل لبنان وأن المستأنف الياس الشدياق مقيم في منطقة مستيتنا- جبيل اي ضمن نطاق المحافظة المذكورة ايضاً وإن نشر المقال موضوع الشكوى قد تم عبر الموقع الالكتروني للقوات اللبنانية الواقع مركزه في ذوق مكاييل اي خارج نطاق اختصاص محاكم بيروت .

واضافت أن القرار المستأنف الذي اعتبر ان مكان وقوع الجرم غير ثابت وغير معلوم على وجه أكيد طالما أن النشر قد تم في الموقع الإلكتروني و ان المواقع الالكترونية هي من وسائل النشر وإن الجرائم المقترفة بواسطتها تعد مرتكبة في كل مكان ما دامت تغطي مختلف المناطق اللبنانية وقضى على هذا الأساس باعتبار محكمة المطبوعات في بيروت هي صالحة للنظر في الدعوى ورد الدفع المقدم بهذا الخصوص قد أخطأ في ما قضى به ، الأمر الذي يقتضي معه فسخ القرار المستأنف ورد الدعوى شكلاً لانتفاء الصلاحية المكانية لمحكمة المطبوعات في بيروت سنداً للفقرة الأولى من المادة ٧٣ أ.م.أ.

وحيث أنه وفقاً للبند الأول من المادة ٧٣ أ.م.أ. ج. يحق للمدعى عليه التقدم بدفع بانتفاء الصلاحية.

وحيث انه وفقاً للمادة ٩ أ.م.أ. ج. "تقام الدعوى العامة أمام المرجع الجزائي الذي وقعت الجريمة ضمن نطاق دائرته أو التابع له محل اقامة المدعى عليه أو محل اللقاء القبض عليه."

وحيث أن محكمة المطبوعات في بيروت اعتبرت حين بحثها بالدفع المدلى بها لجهة انتفاء صلاحيتها المكانية أن المقال موضوع الدعوى قد نشر على الموقع الالكتروني للقوات اللبنانية ونشر ووزع من خلال الموقع المذكور في منطقة جبل لبنان وفي كافة الاراضي اللبنانية لاسيما في مدينة بيروت ، وأن مكان وقوع الجرائم المدعى بها قد حصل بالتالي كافة الاراضي اللبنانية و بينها

3

هامش

مدينة بيروت وإن النظر في النزاع يدخل تبعاً لذلك ضمن صلاحيتها.

وحيث أن نشر المقال موضوع الادعاء قد تم عبر المركز الإلكتروني للقوات اللبنانية الذي يقع مركزه ضمن نطاق محافظة جبل لبنان وفقاً لما جاء في الادعاء المباشر ، وإن المدعى عليهما المستأنفان مقيمان ضمن نطاق المحافظة المذكورة وفقاً للإفادتين المبرزتين في الملف ووفقاً لمحضر التحقيق المنظم من قبل عناصر قسم المباحث الجنائية المركزية .

وحيث أنه ما دام أن موقع النشر Lieu d'émission هو المعيار المعتمد في النشر الإلكتروني لتحديد مكان وقوع الجرم في ظل امكانية التلقي في كافة اصقاع العالم وفي ظل عدم تحديد مكان تلقي المدعي المقال موضوع الادعاء .

وحيث أنه بالإضافة الى ما ذكر وفي ظل اقامة المدعى عليهما ضمن محافظة جبل لبنان ، يكون ما توصل اليه القرار المستأنف لناحية رد الدفع بعدم الصلاحية المكانية مخالفاً لنص المادة ٩ أ.م.ج وواقعاً في غير موقعه القانوني السليم فيقتضي فسخه ورؤية الدعوى انتقالاً للناحية المشار اليها والحكم مجدداً بقبول الدفع المنوه عنه ورد الدعوى لعدم الصلاحية المكانية .

لذلك

وتأسيساً على ما تقدم فإنها تقرر بالاجماع :

اولاً- قبول الاستئناف في الشكل و في الاساس وفسخ القرار المستأنف لناحية رده الدفع بانتفاء الصلاحية المكانية ورؤية الدعوى انتقالاً للناحية المشار اليها والحكم مجدداً بقبول الدفع المذكور ورد الدعوى لعدم الصلاحية المكانية.

ثانياً- تضمين المستأنف عليه الرسوم والمصاريف.

قراراً صدر وافهم في بيروت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٥

الكتابة المستشار مطر المستشار عويس الرئيسة المكلفة مطران